

بناء العلم المعرب في العربية

أ.م.د. علي حسين ناصر العكيلي

الجامعة المستنصرية /كلية التربية الأساسية

الملخص :

الإعراب و البناء حالتان مهمتان في العربية ، فالإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، أمّا البناء فأصل في الأفعال فرع في الأسماء ، لذا ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، ولكن بعض الأعلام وهي من أمّات المعارف جاءت مبنية خلافا لأصلها حددها العلماء في ثلاثة مواضع هي المنادى العلم المفرد ، والعلم المختوم بويه ، والعلم المؤنث الذي يكون على (فعَالٍ) اختلف فيها النحاة أهى معربة أم مبنية أم ممنوعة من الصرف

Abstract

Parsing and synthetic are two important cases in Arabic, Parsing is origin in nouns and branch in verbs. Whereas synthetic is origin in verbs and branch in nouns.

so what was origin does not ask about his illness, but some proper names, come synthetic in opposite to the common rules in three positions :are advocated single proper name, the proper name with (بويه buya), and the feminine proper noun which takes the weight(فعال Feal) the (effective) which differed for grammarians Is it synthetic or parsing?) or banned from morphological process ?

المقدمة

انطلاقاً من قول الجاحظ : ليس على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً ، أقول بل تركوا لنا الشيء الكثير الذي يستحق النظر والتدقيق وإعادة البحث ، وما ظاهرة البناء والإعراب إلا ظاهرة أثرت حولها الكثير من التساؤلات فالإعراب اختص بالأسماء المتمكنة في الاسمية ، أم البناء فقد اختص بالحروف والأفعال ، لذا ما بني من الأسماء حمل على الحروف ، ولكن هنا نجد أسماء بنيت ولم تحمل على الحروف ، من هنا انطلقت في بحثي هذا أملاً أن أكون قد أصبت فيه شيئاً من الحقيقة ، ولكل مجتهد نصيب وما التوفيق إلا من عند الله عليه توكلت وإليه أنيب .

بناء العلم المعرب

ذهب جمهور النحاة البصريين إلى القول: إنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، إذ قال الزجاجي (٣٤٠هـ): (وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأنّ الإعراب إنّما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول)^(١) كما أنّهم ذهبوا إلى القول: إنّ الأعلام أصل المعارف.

من هنا نستطيع القول: إنّ الأصل في الأعلام الإعراب، مثال ذلك (زيدٌ ، فرسٌ ، جبلٌ) أعلام نقول فيها: جاء زيدٌ ، ورأيت فرساً ، ومررت بجبلٍ، فنعرّبها وسبب إعرابها هو ما ذهب إليه النحاة من القول: إنّها متمكنة في الاسمية، قال المبرّد (٢٨٥هـ): (والمعرب: الاسم المتمكن)^(٢)، وأمّا أبو علي الشلوبين (٦٥٤هـ) فقال: (المعرب من العلم: الاسم المتمكن، وهو ما لم يعرض فيه شبه الحرف)^(٣).

والأعراب والبناء متضادان، قال ابن جني (٣٩٢هـ): (الإعراب ضد البناء في المعنى)^(٤) وعزّف النحاة الإعراب بتعريفات متعددة، تكاد تجمع كلها على القول بتغيير أواخر الكلم لتغيير العوامل الداخلة عليه)^(٥).

مثال ذلك كلمة (زيد) نقول فيها: (جاء زيدٌ) ، و (رأيت زيدا) ، و (مررت بزيدٍ) ، فبالحركات الأعرابية استطعنا أن نميز بين معاني هذه الكلمة، فمرة نجدها فاعلة ، ومرة

نجدها مفعولا بها، ومرة نجدها مجرورة، وفي ذلك يقول الجرجاني (٤٧١هـ): (اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معانٍ: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجبر للمضاف إليه)^(٦)، وإن ذهب بعضهم إلى القول إنَّ الحركات ليست دوال على المعاني الأعرابية* ولنا بصدد مناقشة هذه المسألة.

أمَّا البناء فهو لزوم الكلمة حالة واحدة (رفعا، ونصبا، وجرا)، قال الزجاجي (والمبني ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه)^(٧) مثال ذلك (الضمائر، وأسماء الإشارة)، نقول فيها مثلا: (جاء زيدٌ هذا)، و (رأيت زيدا هذا)، و (مررت بزيد هذا) ف (هذا) في الأمثلة الثلاثة مبينة، وإن اختلفت أحوالها الأعرابية. وعلل النحاة سبب بناء هذه الأسماء إنها أشبه الحروف، ووضعوا لها قواعد أوجزها ابن مالك في بيتين من الشعر فقال:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا - والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا - تأثر وكافتقار أصلا

إذن هم وضعوا قواعد للأسماء لكي تبنى، وهي أن تشبه الحرف وفي ذلك يقول الزجاجي: (قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، وهذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب، فبينت وتلك العلة مشابهة الحرف)^(٨) إذن اتفق النحاة على القول: إنَّ شبه الحرف هو ما يذهب بالأسماء إلى البناء. ومع ذلك وجدنا أعلاما (أسماء) قد بنيت ولكنها لم تشبه الحرف، والنحاة كما هو معلوم - ينطلقون من قاعدة مفادها ما كان على أصله لا يسأل عن علة، أي: أنَّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فلا يسأل عن علة إعراب الاسم، كما لا يسأل عن علة بناء الفعل، وبما أنَّ هذه الأعلام (الأسماء) جاءت مبينة فإننا نجدهم قد بحثوا لنا في علة بنائها، واتفقوا على القول إنها لا تبنى إلا في مواضع محدودة هي:

١. المنادى العلم المفرد: نحو يا زيدُ

٢. العلم المختوم بـ (ويه): نحو سيبويه

٣. العلم للمؤنث الذي يكون على وزن (فَعَالٍ) نحو حَذَام

١ - المنادى العلم المفرد:

اتفق جمهور النحاة على القول: المنادى المفرد يبنى على ما يرفع به، قال المبرّد (٢٨٥هـ) :
المنادى واحد مفرد معرفة يبنى على الضم^(٩)، وذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) إلى أنّ المنادى إذا كان غير قابل للحركة بني نحو: يا زيد^(١٠). مثال ذلك (يا زيد) ، ف (زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب، وذلك لأنّه مرفوع قبل النداء، والحق هذا كلام فيه نظر، إذ ما لدليل على أنه مرفوع، فربما يكون منصوباً، أو مجروراً، قالوا: لأنّه مبتدأ، والمبتدأ بطبيعة الحال لا يكون إلا مرفوعاً، إذن هم استنبطوا استنباطاً منطقياً، ويا ليتهم اكتفوا بذلك، وقالوا: منادى مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وأراحونا وأراحوا أنفسهم، بل أنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقالوا: إنّهُ مبني، والبناء كما أسلفنا اشترطوا فيه على اسم شبه الحرف لكي يُبنى، والأعلام (الأسماء) لا تشبه الحرف لأنّها متمكنة في الاسمية فأئى لها البناء، هنا هرعوا إلى أدلتهم المنطقية، وقالوا لنا: لقد بُني المنادى العلم المفرد من وجهين:

الوجه الأول: إنّهُ أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه الخطاب، والتعريف، والأفراد، لأنّ كل واحد منها يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني، كما أنّ كاف الخطاب مبنية.

والوجه الثاني: إنّهُ أشبه الأصوات، لأنّه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها^(١١) .

وزاد أبو البركات (٥٧٧هـ) رأياً ثالثاً في كتابه الأنصاف، إذ قال: (ومنهم من تمسك بأن قال: إنّما يجب أن يكون مبنياً لأنّه وقع موقع اسم الخطاب، لأنّ الأصل في قولك: (يا زيد) أن تقول: يا إياك ويا أنت لأنّ المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغني عن ذكر اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، فيقال: (يا إياك) أو (يا أنت)^(١٢)).

إذن كل ما قدموه لا يعدو أن يكون أدلة منطقية لا أثر لها في لسان الناطق العربي، ثم أن هذا خلاف ما ذهب إليه الكوفيون من القول: إنَّ المنادى العلم المفرد معرب مرفوع وقولهم هذا بجانب الصواب أكثر من قول البصريين^(١٣) ورأيا الأنباري الأول و الثالث يعودان بنا إلى آراء شيوخ المدرسة البصرية سيبويه والمبرّد.

فسيبويه (١٨٠هـ) لم يقف طويلاً عند بناء المنادى المفرد، وقال: (والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب)^(١٤)، وهو هنا لم يوضح لنا سبب بنائه، وإن نقل قول الخليل الذي قال: (ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد)^(١٥)

أما المبرّد فقد أفاض القول منطقياً، إذ قال: (فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم، وإثماً فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعه ما لا يكون مُعرباً، وذلك أنك إذا قلت: يا زيدُ ، ويا عمرو فقد أخرجته من بابه، لأن حدّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحداً عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فنقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا نقول: قال زيد وأنت تعنيه، اعني المخاطب، فلما قلت: يا زيدُ خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو: أنت، وإياك ، والتاء في قمت، والكاف في ضربتك، ومررت بك، فلما أخرج عن باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها، وبنيتها على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معرباً، لأنه دخل في باب الغايات)^(١٦). والحق أن المطلع على كلامه هذا يجد فيه مدى تأثير نظرية العامل على نحاة العربية، إذ أخذت حيزاً كبيراً من تفكيرهم النحوي ((فقوله خرج عن بابه)) أي أنه خرج عن باب التمكن في الاسمية يقول أبو حيان(٧٤٥هـ): (إنَّ النداء باب لا تتمكن فيه الأسماء، فساغ لهم في ذلك ترك التثوين)^(١٧). وهنا نرى أن المنادى من الأصوب أن يكون ممنوعاً من الصرف لا مبنياً، ولكن الأعلام (الأسماء) كما هو معلوم متمكنة في الاسمية لذا من حقها الإعراب، فإذا خرجت عن ذلك بنيت، ثم أن (محمد وعلي) أعلام إذا ناديتها أخرجتها من باب الخبرية على افتراض إنَّها جملة اسمية، وأدخلتها في باب جديد هو باب الإنشاء، وبذلك قطعت بينها وبين

الإسناد الواجب الذكر في باب الخبرية، وهم بذلك وقعوا في حرج شديد، فالنداء وأدواته لا تصلح أن تكون عوامل في غيرها، إذ إنهم يعربونها حروف لا محل لها من الإعراب، إذن فما العامل في المنادى؟

وهذا إذا علمنا أن المنادى ورد في القرآن الكريم والنصوص الشعرية القديمة بحالتين (الرفع، بالضم) وذلك في المفرد والنكرة المقصودة، و (النصب بالفتح) وذلك في النكرة غير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف، إذن فما الوجه الإعرابي للمنادى هنا، قالوا إنه منصوب بفعل محذوف تقديره (ادعوا)، أو (أنادي)، وهذا في حالة النصب لا اشكال فيه أمّا في حالة الرفع فالأمر أصعب من سابقه (النصب)، إذ إنهم كما قلنا قدروا عاملاً (ادعوا) وادعوا إذا دخلت على المفرد العلم أوجبت له النصب كقولهم (ادعوا زيداً)، فما المخرج من ذلك؟ هنا هربوا به من الإعراب إلى البناء ليقدر له محلاً جديداً، فقالوا: منادى مبني على الضم في محل نصب .

وأخيراً: اختتم كلامي - في هذا الباب - بكلام الأستاذين المخزومي والسامرائي فأما د. مهدي المخزومي، فقال: (ولكن النحاة كانوا سادرين في تطبيق فكرة العامل على كل ما يقع في أيديهم من المسائل وكانوا مشغوفين بهذا شغفا أبعدهم عن أن يحسوا بالدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذاك وإلا فكيف يتصورون أن ((يا)) نابت مناب (ادعوا)! ولنفترض إننا أبطلنا هذه النيابة، واعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلاً من ((يا عبد الله)) مثلاً: ادعوا عبد الله ألسنا نحس بأن هذه الكلام عاد ولا أثر فيه لتبنيه أو نداء؟ أو لم يعد الكلام خبراً بعد أن كان إنشاءً^(١٨)، ثم أنه انتهى إلى القول: (إن حركات المنادى ليست اثراً لعوامل وليست بفعل محذوف نابت ((يا)) منابه، وإنما هي تنصب إذا طالت بالإضافة، وترفع إذا أفردت وقصدت قصد شيء بعينه)^(١٩).

أما د. فاضل السامرائي فلم يشر إلى هذه المسألة عند حديثه عن النداء، واكتفى بمسيرة النحاة القدماء، ولكنه ترك لنا عبارة نستشف منها أن له رأياً في هذه المسألة، وإن لم

يذكره، إذ قال: (وسواء أكان هذا اختياراً مقصوداً - أي الضم - من العرب الأوائل أم لا، فإنه لا شك أن معنى الضم غير معنى النصب والكسر)^(٢٠).

٢- العلم المختوم بـ (ويه):-

ذهب النحاة إلى القول: إن العلم الذي يكون مختوماً بـ (ويه) يُبنى على الكسر مطلقاً، قال الشنقيطي المتوفى في أوائل القرن الثاني عشر الهجري: (ما كان مختوماً بويه كسيبويه، ونفطويه، وخالويه، ومسكويه، فهو مبني على الأصح وهذا هو المشهور)^(٢١).

وعلة البناء في هذه الأعلام كما قالوا إنها ألحقت بالأعلام الأعجمية، ولكن الأعلام الأعجمية كما هو معلوم ممنوعة من الصرف وليست مبنية كـ (إبراهيم، وإسماعيل، وغيرها)، إذن فما وجه البناء هنا، قالوا: إنها مركبة تركيب (خمسة عشر) أو (بين) ولكن هذه الكلمات إذا بنيت فإنها تبنى على فتح الجزأين، أما (عمرويه) وأشباهاها فإنها تبنى على الكسر، فما السبب في ذلك.

قالوا: حقها هنا إن تبنى على الفتح، ولكنها كسرت على أصل النقاء الساكنين. وتناول القدماء هذه الأعلام بكلام موجز، ولم يطيلوا الوقوف عندها طويلاً، فذكرها سيبويه في كتابه، وقال: (وأما عمرويه فإنه زعم - أي الخليل - أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمي جعلوا (ذا) بمنزلة الصوت لأنهم رأوه قد جمع أمرين فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهاه)^(٢٢). أما المبرّد فلم يضيف جديداً عما ذكره سيبويه، إذ قال: (في باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً نحو: عمرويه، وحمدويه، وما أشبهه..... اعلم أن الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر مجراه مجرى الأصوات. فحقه أن يكون مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفة)^(٢٣).

وهذان القولان يفصلان مجمل أقوال القدماء في هذه المسألة، أما المحدثون فاعلهم تابع القدماء في أقوالهم، وإن خالفهم قليلاً الأستاذ (عباس حسن)، إذ أثار تساؤلاً لطيفاً في هذه المسألة فقال: (وإذا كان المفرد مبنياً قبل النداء بقي على بناءه القديم في اللفظ لكن يطرأ عليه بناء جديد مقدر يجلبه النداء معه، فكلمة مثل (سيبويه). وهي علم على إمام النحاة

المشهور مبنية قبل النداء على الكسر لزوماً، فإذا نودي وقيل: يا سيبيويه أحسن الله جزاءك كانت كلمة سيبيويه منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر في محل نصب)^(٢٤).

والحق أنَّ مسألة الأعلام المختومة بذلك المقطع الصوتي (ويه) تحتاج أن نقف عندها وقفة فاحصة، إذ إنَّ النحاة قديماً وحديثاً خلطوا فيها خلطاً عجيباً* فقالوا إنَّها أعلام أعجمية كما زعم ذلك سيبيويه نقلاً عن الخليل، وتابعه في ذلك النحاة إلى يومنا هذا، ولكن إذا سلمنا أنَّها أعجمية فماذا نقول في (عمرو ، وسعد ، وبكر) هل هي ألفاظ نقلت لنا من الفارسية أو الرومية ، أو الحبشية أم هي ألفاظ عربية، قالوا: هي عربية لكنَّها ختمة بمقطع صوتي - ويه- جعلها أعجمية، قلنا ما لدليل قالوا لا نعم، وهذا إذا علمنا أن (ويه) اسم فعل في العربية ، إذن هي أعلام عربية خالصة وأن استعملها الأعاجم في زمن الدولة الإسلامية وعليه فحقها أن تكون مبنية على فتح الجزأين، وأما كسرهما فيفصل لنا القول فيه الزجاجي، إذ قال: (إن الأسماء التي أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه، وبكرويه، وسيبيويه وما أشبه ذلك لمَّا جاءت في أواخرها ألفاظ ليست من كلام العرب استتقلوها فأجروها مجرى الأصوات، ومنعوها الإعراب، وبنوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها فيقولون هذا عمرويه وبكرويه، ورأيت عمرويه وبكرويه ومررت بعمرويه وبكرويه بالكسر في كل حال)^(٢٥).

والذي يبدو لي أنَّ سبب بناء هذه الأعلام على الكسر بدل الفتح يعود إلى نفسية الناطق العربي، وميله إلى منطق القوة والتسلط، كما هو الحال في كسر جمع المؤنث السالم في حال النصب، وفي ذلك يقول المبرِّد: (وزعم سيبيويه مع التفسير الذي قدمناه أن العرب إذ ضمت عربياً إلى عربي مما يلزمه البناء ألزمته أخف الحركات وهي الفتحة، فقالوا: خمسة عشر يا فتى، وهو جاري بيت بيت، ولقيته كفة كفة، وإذا بنوا أعجمياً مع ما قبله حطوه عن ذلك فألزموه الكسر وهذا مطرد في كلامهم)^(٢٦).

وأما ما ذهب إليه الأستاذ (عباس حسن) من أنَّ نداء هذه الأعلام سيخلق لها بناءً جديداً، فهو في غاية الفطنة، والمتتبع لهذه الأعلام يجدها وقد جرت عليها الحركات الأعرابية الثلاث، فأصل البناء فيها الفتح، ثم طرا عليها طارئ فبنيت على الكسر، ثم طرا عليها طارئ آخر فبنيت على الضم في حال النداء.

ونخلص من ذلك إلى القول: إنَّ هذه الأعلام ربما تكون معربة إعراب الممنوع من الصرف وإلى ذلك ذهب الجرجاني^(٢٧) وقال ابن عصفور (٦٦٩هـ) : (وأن تعرب إعراب ما لا ينصرف فنقول: جاءني سيبويه، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه)^(٢٨).

وإذا بنيت فلأن (ويه) اسم صوت فحمل العلم على ذلك المقطع الصوتي، وهذا يعود بنا إلى قول الأنباري - في باب المنادى العلم المفرد - : أو أنَّه أشبه الأصوات لأنَّه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها^(٢٩).

وذهب الصبَّان (١٢٠٦هـ) إلى ذلك أيضاً فقال: (وهو مشكل إلا أن يسند إلى السماع، وإلا لم يقبل، لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً)^(٣٠)

وأخيراً: فإنَّ ما اجتهد السيرافي (٣٦٨هـ) من كلام عن هذه الأعلام يسقط البناء عنها، إذ قال: (ويجوز أن يكون أراد سيبويه أن جمع أمرين من اسم وصوت يوجب البناء فحطوه درجة عن إسماعيل - أي الأعجمي -)^(٣١) ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الفارسي (٣٧٧هـ) من القول: (يعني العجمة وضم الصوت إليه لم يكن في أسمائهم فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه)^(٣٢).

٣- العلم المؤنث الذي يكون على وزن (فَعَالٍ):

دأب النحاة قديماً وحديثاً عند تناولهم (فَعَالٍ) علماً لمؤنث إلى ذكر الخلاف بين لهجتي بني تميم وأهل حجاز، فكلا اللهجتين نظر إلى (فَعَالٍ) نظرة مختلفة، فبنو تميم يعاملونها معاملة الممنوع من الصرف، مثال ذلك (جاءت حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام) فيمنعوها من الصرف للعلمية والعدل.

والحق أنَّ ما ذهب إليه بنو تميم لا يدخل في موضوعنا، بخلاف ما ذهب إليه أهل الحجاز، الذين قالوا: إنها مبنية مثال ذلك (جاءت حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام) فيبنوها على الكسر مطلق^(٣٣)، قال السيوطي (٩١١هـ) : (أمَّا الحجازيون فإنَّ حذام عندهم مبني على الكسر أجرى له مجرى فعال الواقع موقع الأمر كنزال)^(٣٤) .

وهذا يقودنا إلى أثارت تساؤلاً مهماً. هو إذا كانت مبنية عندهم فلما بنوها على الكسر؟. هنا تناول سيبويه هذه المسألة بشيء من الإسهاب والإطناب، وكان أكثر ميلاً لبني تميم، إذ قال: (وأعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإنَّ بني تميم ترفعه وتتصبه وتجريه مجرى اسم لا يتصرف، وهو القياس لأن هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فَعَالٍ محدوداً عنه، وذلك الفعل افعِلْ؛ لأنَّ فعال لا يتغير عن الكسر كما أنَّ أفعِلْ لا يتغير عن حال واحدة، فإذا جعلت افعِلْ اسم رجل أو امرأة تغير وصار بمنزلة الاسماء، فينبغي لفَعَالٍ التي هي معدولة عن أفعِلْ أن تكون بمنزلته، بل هي أقوى وذلك أنَّ فعال اسم للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد)^(٣٥)، أمَّا أهل الحجاز فقال عنهم: (إنَّهم لمَّا رأوه -فَعَالٍ- اسماً لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه، لأنَّ البناء واحد وهو ههنا اسم مؤنث، كما أنَّ "ثَمَّ" اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كان "ثَمَّ" ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء)^(٣٦).

إذن هو يُرجح المنع من الصرف، وهذا ما ذهب إليه بنو تميم، ولا خلاف عنده سواء أكان فَعَالٍ علماً لمؤنث أم لمذكر، ولكنه لم يوضح لنا بشيء من الدقة سبب ميل أهل الحجاز

للبناء بخلاف المبرّد كما سنرى ذلك أمّا المبرّد، فالحق أنّه كان أوضح تفصيلاً لمسألة البناء من سيبويه، وإن غلبت عليه النزعة المنطقية، إذ قال: (وأما ما كان اسماً علماً نحو: حذام، وقطام، ورقاش، فإنّ العرب تختلف فيه، فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل، لأنّه مؤنث معدول، وإنّما أصله حاذمة، وقاطمة، وراقشة، ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر، ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فسق، يا لكع، وللمرأة: يا فساق، يا لكاع، فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عدل إلى ما لا يتصرف. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا يتصرف عدل إلى ما لا يتصرف. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا يتصرف عدل إلى ما لا يتصرف. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا يتصرف عدل إلى ما لا يتصرف؛ لأنّه ليس بعد ما لا ينصرف إذا كان ناقصاً منه التثنية إلا ما ينزع من الإعراب، لأن الحركة والتثنية حق السماء، فإذا أذهب العدل التثنية أذهب الحركة لعلتين)^(٣٧).

إذن فالخلاف بين الرجلين قائم على أن (فعال) هل هي معدولة عن (افعل) اسم فعل كما يرى سيبويه، أم هي معدولة عن (فاعلة) كما يرى المبرّد، وسيبويه يرى أن (اسم الفعل والاسم) سيان، فإذا عدل بأحدهما عن الآخر فكأنّما عدل بالشيء عن نفسه من هنا ذهب إلى القول: إنّهُ ممنوع من الصرف سواء أكان علماً لمذكر أم لمؤنث، أما المبرّد فيرى أنّ سبب البناء هو توالي العلل لذلك فصل في الحكم بين المذكر والمؤنث بخلاف سيبويه، فقال في المذكر إنّهُ معدول عن مصروف وهو (فعل) منع من الصرف وهذا لا خلاف فيه لدى الجميع، أمّا المؤنث وهو محل الخلاف فيرى المبرّد بما أنّه معدول عن ممنوع من الصرف وهو (فاعله) فلا شيء بعد المنع من الصرف إلا البناء فبني^(*).

وقد ردّ ابن جنّي على المبرّد قوله هذه، إذ قال: (فأما قول من قال إنّ الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلاً ففاسد عندنا من أوجه: أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه حديث الصرف وترك الصرف إنّما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير)^(٣٨).

وإنصافاً للمبرّد من قول ابن جنّي هذا، نجد المبرّد كما أسلفنا في بناء العلم المفرد من أشد المؤيدين لبناء الاسم إذا أشبه الحرف، ولكنّ المسألة هنا ليست من باب مشابهة الحرف أو

عدم مشابهة، وإنَّما هي من باب نفسية الناطق العربي، وميله إلى الحط من مكانة المرأة، بدليل أن المبرِّد قال: (إنَّنا لو سميَّا رجلا بـ "قطام" لأخرجناه من باب البناء وجعلناه معرباً) (٣٩).

وعوداً على سؤالنا لماذا بنيت (قطام) و أشباهها بالكسر من دون غيرها فيجبنا على ذلك المبرِّد، إذ قال: (واختير له الكسر، لأنه كان معدول عمّا فيه علامة التأنيث، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة، لأنَّ الكسر من علامات التأنيث، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنك فاعله، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين، لأن الكسرة من باب الياء، فكذلك ألزمته الكسرة) (٤٠).

والحق أنَّ المبرِّد برأيه هذا مال إلى نزعته المنطقية التي سار عليها في كتابه المقتضب، وقوله هذا شبيهه بقوله في كسر جمع المؤنث السالم، عندما قال: إنَّه حمل على جمع المذكر السالم في حالة النصب، فكذلك هنا حمل الكسر على الياء، وهذا قول منطقي، والصواب ما ذكرته قبل قليل والله أعلم.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة الممتعة في رحاب العربية وجواهرها، نلخص أهم النتائج التي توصل لها البحث بما يأتي :

- ١- امتازت العربية عن غيرها من اللغات بظاهرتي البناء والإعراب وبينهما الممنوع من الصرف .
- ٢- جعل الإعراب للأسماء المتمكنة في الاسمية ولا سيما الأعلام .
- ٣- اتفق النحاة على القول أنَّ شبه الحرف هو ما يذهب بالأسماء إلى البناء .
- ٤- تحديد البناء في الأعلام في ثلاثة مواضع رئيسة : المنادى العلم المفرد ، العلم المختوم بـ (ويه) ، العلم المؤنث على وزن (فَعَالٍ) .
- ٥- التأكيد على أنَّ اللغة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تمثل واقع المجتمع نفسه .
- ٦- التأكيد على أنَّ لغة القرآن الكريم تحمل في طياتها الكثير من الكنوز والمعارف الثمينة .

الهوامش

-
- (١) الجمل للزجاجي : ٢٦٠
- (٢) المقتضب : ١٤١/١
- (٣) التوطئة : ١٧٧
- (٤) اللمع : ١٧
- (٥) ينظر : شرح ابن الناظم : ١٠ ، المقرب : ٤٧/١
- (٦) الجمل للجرجاني : ٣٦
- (*) ذهب إلى ذلك من القدماء قطرب (٢١٠هـ) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، ومن المحدثين د. إبراهيم أنيس ينظر : من أسرار اللغة : ١٩٨
- (٧) الجمل للزجاجي : ٢٦٠
- (٨) الإيضاح في علل النحو : ٧٧
- (٩) ينظر : المقتضب : ٢٠٤/٤
- (١٠) ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٥/٢
- (١١) ينظر : أسرار العربية : ٢٢٤
- (١٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٥/١ المسألة (٤٧)
- (١٣) ينظر : المصدر نفسه
- (١٤) الكتاب : ١٨٢/٢
- (١٥) المصدر نفسه
- (١٦) المقتضب : ٢٠٤/٤ - ٢٠٥
- (١٧) ارتشاف الضرب : ١٦١٣
- (١٨) في النحو العربي : نقد وتوجيه : ٣٢٧
- (١٩) المصدر نفسه

- (٢٠) معاني النحو : ٢٨١/٤
- (٢١) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : ٢٠٣
- (٢٢) الكتاب : ٣٠١/٣
- (٢٣) المقتضب : ١٨١/٣
- (٢٤) النحو الوافي : ٢٣/٤
- (٢٥) الإيضاح في علل النحو : ٩٨ - ٩٩
- (٢٦) المقتضب : ١٨٢/٣
- (٢٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ١١٧/١
- (٢٨) شرح جمل الزجاجي : ١٣٣/١
- (٢٩) ينظر : أسرار العربية : ٢٢٤
- (٣٠) حاشية الصبان : ٢٥٠/٣ - ٢٥١
- (٣١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٧/٤
- (٣٢) التعليقة : ١١٣/٣
- (٣٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٧٠ - ٨٧١
- (٣٤) همع الهوامع : ١٠٨/١
- (٣٥) الكتاب : ٢٧٧/٣
- (٣٦) المصدر نفسه
- (٣٧) المقتضب : ٣٧٣/٣ - ٣٧٤
- * المشهور أن الإعراب أصل تأريخي في اللغة العربية ، أما البناء فهو حالة متطورة ، وجاء الممنوع من الصرف حالة وسطى بينهما .
- (٣٨) الخصائص : ١٨٠/١
- (٣٩) المقتضب : ٣٧٤/٣
- (٤٠) المصدر نفسه

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي في دمشق .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ) ، تحقيق : د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .
- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض حمد القوزي ، مطبعة الأمانة - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- التوطئة : لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني (٦٥٤هـ) ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- الجمل : لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دار الحكمة - دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .

- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت - ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لأبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (١٢٠٦هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
- شرح التسهيل : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي مختون ، مكتبة هجر ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع .
- شرح جمل الزجاجي : لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبد الستار الجواري و د. عبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : لمحمد بن آب القلاوي الشنقيطي ، شرح الشيخ أحمد الحازمي ، مكتبة الأسد - مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .

- في النحو العربي نقد وتوجيه : للدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي - بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .
- الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨ م .
- اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : د. سميح أبو مغلي ، دار المجدلاوي - الأردن ، ط١ ، ١٩٨٠ م .
- معاني النحو : للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر - الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت .
- النحو الوافي : للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف - مصر ، ط٣ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لأبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٩٩٢م .